



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2022



www.pma.ps

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول 2021

© كانون أول، 2021

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2021. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2022.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)

فاكس: 2-2409922 (970 +)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

3	تقديم
4	المستجدات والآفاق الاقتصادية العالمية
7	المستجدات والآفاق في الاقتصادات الإقليمية
8	المستجدات الاقتصادية المحلية
9	تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021
10	تنبؤات سلطة النقد في العام 2022
10	النمو الاقتصادي
12	المستوى العام للأسعار (التضخم)
13	تحليل أثر الصدمات على النمو الحقيقي والتضخم
14	ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2022

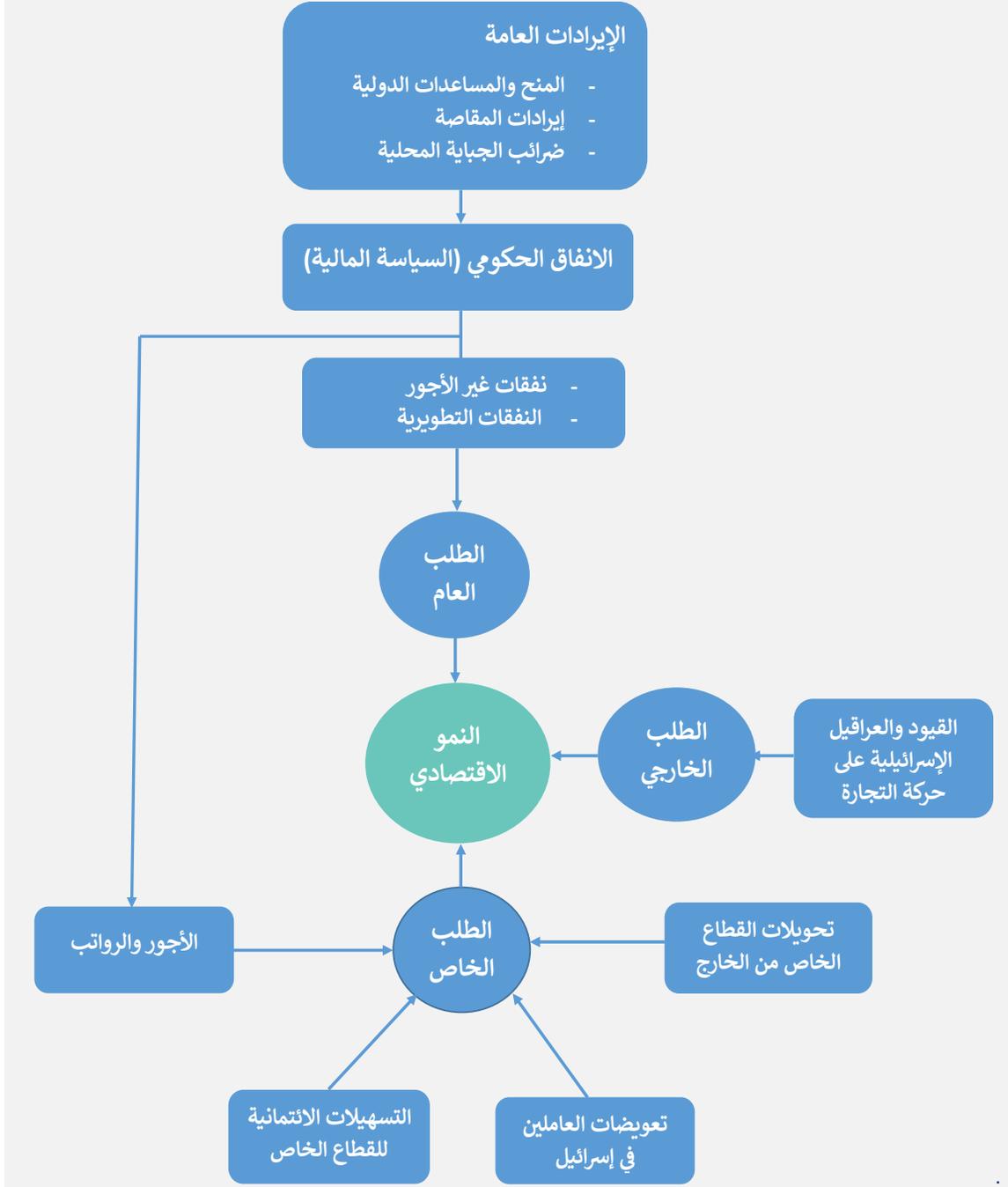
الملخص التنفيذي

يسلط هذا التقرير الضوء على التنبؤات المتعلقة بالمشهد الاقتصادي الفلسطيني في العام 2022، بناءً على جملة من العوامل والافتراضات الداخلية والخارجية، وتأثيراتها المحتملة على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية (القطاع الحقيقي، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي).

وتستند المنهجية المستخدمة في إعداد هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، والتي تتضمن مجموعة من المعادلات السلوكية المتعلقة بجانب الطلب والعرض في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تحليل للمخاطر والصدمات المحتملة وتداعياتها على الوضع الاقتصادي.

وتشير نتائج هذه التنبؤات إلى إمكانية تسجيل الاقتصاد الفلسطيني لمعدل نمو يصل إلى حوالي 2.8% خلال العام 2022، على أن يكون هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بتعافي الطلب الكلي، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، مع استمرار تعافي معظم القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وقد تم التوصل لنتائج هذا السيناريو بافتراض استمرار العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي الفلسطيني إلى مستويات قريبة من تلك المسجلة قبل الأزمة الصحية (كوفيد-19)، على خلفية توقع استمرار استقرار الوضع الصحي. كما تم افتراض عدم حدوث أي تغير جدي في الوضع السياسي مع الجانب الإسرائيلي، وافتراض استمرار صعوبة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية على خلفية استمرار اقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي وكذلك استمرار امتناع بعض الدول المانحة عن تقديم المساعدات والمنح. وقد تم عكس هذا الوضع على الافتراضات الرئيسية المستخدمة في بناء التنبؤات. غير أن هذا النمو يبقى عرضة لبعض المخاطر، لذلك فقد تم تضمين هذا التقرير تحليل للمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على معدل النمو المتوقع.

أهم العوامل المؤثرة في بناء تنبؤات النمو الاقتصادي الفلسطيني



تقديم

نجحت العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال العام 2021 في الخروج من أحد أسوأ حالات الركود والانكماش الاقتصادي، والعودة إلى مسار التعافي، والذي يعزى في المقام الأول إلى اكتشاف العلاجات واللقاحات ومواصلة تطويرها ونشرها على نطاق واسع، وتكثيف حملات التطعيم في العديد من الدول. وقد ساهم هذا الوضع في احتواء تداعيات الجائحة وانحسار الحالة الوبائية في الكثير من الدول، والتخفيف من حالة الضبابية التي كانت تحيط بالأوضاع الاقتصادية، وتعزيز مستويات الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين على حد سواء. وفي ضوء ذلك، اتجهت معظم الحكومات إلى التخفيف من الإجراءات الوقائية التي رافقت الجائحة، وسمحت بفتح الأسواق وحرية الحركة والتنقل، واستئناف العمليات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويضاف إلى ذلك، الدور المحوري الذي لعبته التدخلات والتدابير العاجلة والاستثنائية في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتسريع عملية التعافي الاقتصادي، وتعزيز العملية الإنتاجية ودعم مستويات الإنفاق الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري. فعلى مستوى السياسات النقدية، لجأت البنوك المركزية إلى السياسات النقدية التوسعية، وذلك من خلال ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد، وخفض معدلات الفائدة الأساسية إلى مستويات متدنية، وتفعيل برامج التيسير الكمي، وبرامج شراء سندات الخزينة وسندات الشركات. علاوة على ذلك، أقرت معظم البنوك المركزية جملة من السياسات الاحترازية والإجراءات الرقابية، ومن ضمنها تأجيل سداد الالتزامات المالية المترتبة على الأفراد والشركات، والتجميد المؤقت للتصنيف الائتماني. وانعكست آثار هذه السياسات والإجراءات بشكل إيجابي على مؤشرات الطلب الخاص، وساهمت بشكل ملموس في تعافي الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

كما استمد مسار التعافي الاقتصادي العالمي مزيداً من الدعم من جانب السياسات الحكومية، التي هدفت في مجملها إلى التخفيف من تداعيات الجائحة والأضرار الاقتصادية من خلال التوسع في الإنفاق لا سيما على قطاع الصحة والأمن والخدمات الأساسية، إلى جانب توفير حزم دعم مالي للأفراد والمؤسسات والشركات والقطاعات الاقتصادية المتضررة، مما أسهم في تنشيط مستويات الطلب الخاص، وتقصير المدى الزمني لحالة الركود والتراجع الاقتصادي.

ويذكر في هذا السياق أن مسارات التعافي قد اتسمت بالتباين بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، تبعاً لتباين القدرة والسرعة في الاستجابة لهذه الجائحة سواء من حيث الإجراءات والقيود الاحترازية والوقائية، أو سرعة توفير ونشر اللقاحات، أو طبيعة التدخلات على مستوى السياسات النقدية والمالية، أو حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الجائحة. ويتوقع صندوق النقد الدولي تزايد حالة التباين في مستويات الأداء الاقتصادي خلال الأعوام القادمة، مرجحاً تحسن مستويات النمو في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة متسارعة وبنحو أكبر من نظيرتها في الاقتصادات النامية والصاعدة. ومن جانب آخر، تسببت الأزمة الصحية في ظهور مزيد من الاختلالات الاقتصادية، كان أبرزها التغيرات الملحوظة في مستويات الأسعار والإنتاج والعمالة، وظهور حالة من عدم التوازن في مستويات الطلب والعرض من السلع والخدمات، وتحديدًا السلع الأولية والأساسية مثل الغذاء والوقود. فمع بداية مرحلة التعافي سجلت العديد من الاقتصادات ارتفاعات قياسية في المستويات العامة للأسعار جراء تسارع مستويات الطلب العالمي، والتي تزامنت مع انخفاض مستويات العرض نتيجة الاضطرابات والاختناقات في سلاسل التوريد والإمدادات العالمية على خلفية الإجراءات الاحترازية المفروضة على حركة الشحن العالمية (لا سيما الشحن البحري)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قياسي في أسعار الشحن وتكاليف الواردات.

ومن المتوقع مع استمرار تصاعد مستويات الأسعار أن تلجأ البنوك المركزية إلى تشديد الأوضاع النقدية والعودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية، الأمر الذي قد يؤثر على فرص التعافي الكامل للنشاط الاقتصادي العالمي وسرعته.

المستجدات والآفاق الاقتصادية العالمية

شكل توفير اللقاحات وتوزيعها على نطاق واسع في العديد من الدول والاستجابة السريعة من قبل السياسات، التطور الأبرز في الساحة الاقتصادية العالمية، وبفضل ذلك استطاعت معظم الاقتصادات الخروج من دائرة الركود والانكماش الاقتصادي المسجل في عام 2020، وبدأت ملامح التعافي بالظهور وتسجيل معدلات نمو مرتفعة خلال العام 2021¹. إذ شهدت معظم الأسواق

¹ يعتبر الأداء الاقتصادي العالمي خلال العام 2021 استثنائي، حيث لا تعبر مستويات النمو المرتفعة عن ارتفاع حجم الإنتاج الاقتصادي العالمي، بقدر ما تشير إلى استعادة الخسائر المتحققة في مستويات الإنتاج خلال عام 2020، والعودة إلى المستويات السابقة للأزمة.

تحسناً ملحوظاً في أدائها، وبدأت حركة التجارة العالمية بالعودة تدريجياً إلى مسارها السابق للجائحة. كما ساهم التعافي في مؤشرات الطلب الكلي لا سيما الاستهلاك الخاص، وتحسن مستويات النشاط التجاري والإنتاج الصناعي في دعم معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

وفي هذا السياق، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي في أحدث إصدار² إلى احتمالية تعافي مستويات النمو الاقتصادي العالمي في العام 2021 بنسبة 5.9%، وترجيحه لاستمرار حالة التحسن في مستويات النشاط الاقتصادي العالمي خلال العام 2022 بنحو 4.9%. وتأتي هذه التوقعات في

جدول 1: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصادات الرئيسية (نسبة مئوية %)			
**2022	*2021	2020	
4.9	5.9	3.1-	الاقتصاد العالمي
4.5	5.2	4.5-	الاقتصادات المتقدمة
5.2	6.0	3.4-	الولايات المتحدة
4.3	5.0	6.3-	منطقة اليورو
3.2	2.4	4.6-	اليابان
5.1	6.4	2.1-	الاقتصادات النامية والصاعدة
5.6	8.0	2.3	الصين
8.5	9.5	7.3-	الهند

* تقديرات.
** توقعات.
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين أول 2021.

ظل التطورات الإيجابية التي تشهدها الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. فعلى مستوى مجموعة الاقتصادات المتقدمة، يتوقع تسارع مستويات النمو في المجموعة ككل خلال العام 2021 بنحو 5.2%، و4.5% خلال العام 2022. ففي الاقتصاد الأمريكي،

المحرك الرئيسي للنمو في هذه المجموعة، يتوقع تسارع مستويات التعافي من تداعيات الجائحة بشكل واضح خلال العام 2021، وبنحو 6.0%، و5.2% خلال العام 2022، مدفوعاً باستمرار تحسن معدلات الإنفاق الخاص، ومستويات التجارة الخارجية، وتسارع أداء الأنشطة الاقتصادية وخاصة أنشطة الخدمات والصناعات التحويلية.

وعلى نفس المنوال، شهدت اقتصادات منطقة اليورو حالة من التعافي النسبي خلال العام 2021، في ظل استمرار تعافي مستويات الإنفاق الخاص، وتحسن الأداء الاقتصادي في القطاعات الرئيسية، وخاصة في قطاع الصادرات والصناعات التحويلية، وبذلك يتوقع تحسن مستويات النمو لدول المنطقة خلال العام 2021 بنحو 5.0%، و4.3% خلال العام 2022.

² تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021.

أما على صعيد مجموعة الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة، فتشير التوقعات إلى تعافي مستويات النشاط الاقتصادي خلال العام 2021 بنسبة 6.4%، و5.1% خلال العام 2022، جراء تسارع مستويات الطلب الخارجي. فعلى سبيل المثال، يتوقع تسارع النمو في الاقتصاد الصيني خلال



العام 2021 بقرابة 8.0%، و5.6% خلال عام 2022 عطفاً على انتعاش مستويات الاستهلاك الأسري، وارتفاع مستويات التجارة الخارجية.

وبالرغم من التطورات الإيجابية سائلة الذكر، تبقى أجواء عدم اليقين تخيم على مسار التحسن الاقتصادي العالمي، فاستمرار حالة التعافي خلال العام 2022 مرتبط بجملة من العوامل والظروف، لعل من أهمها:

(1) استمرار تطوير اللقاحات لمكافحة السلالات والطفرات الجديدة في الفيروس والتوسع في توفيرها على نطاق واسع لتشمل جميع الدول؛ (2) تحسن ظروف سلاسل التوريد العالمي (خاصة من السلع الأولية والوقود) وعودة حركة التجارة العالمية إلى المستويات السابقة للأزمة الصحية؛ (3) معالجة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الصحية كارتفاع مستويات الدين العام، ومستويات البطالة، وتدهور أسعار الصرف في بعض الاقتصادات النامية؛ (4) استمرار تعافي أداء الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية؛ (5) مدى الاستمرار في السياسات النقدية التوسعية في ظل تنامي الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات؛ (6) قدرة الحكومات على الاستمرار في تغطية العجز المالي من خلال الاستدانة الخارجية، وخاصة في ظل تنامي المديونية الخارجية للعديد من الدول.

المستجديات والآفاق في الاقتصادات الإقليمية

جاءت التطورات الاقتصادية في الدول المجاورة متسقة مع السياق الاقتصادي العالمي خلال العام 2021، فبدت ملامح التعافي واضحة على المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويعزى ذلك إلى تواصل رفع حالات الإغلاق العام، والتخفيف من التدابير الاحترازية، والاستجابة المبكرة لتداعيات الجائحة سواء من حيث تقديم الدعم المالي للأسر والشركات والقطاعات المتضررة أو توفير اللقاحات بشكل سريع وتنفيذ برامج التطعيم. ففي الاقتصاد الإسرائيلي، تشير التقديرات إلى تعافي مستويات النمو الاقتصادي خلال العام 2021 بنحو 7.0%، مقارنة مع انكماش قدره 2.2% خلال العام السابق، عطفاً على ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي، وتسارع مستويات الطلب الخاص (الاستهلاكي والاستثماري)، وتحسن أداء الصادرات.

جدول 2: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصادات الإقليمية (نسبة مئوية %)		
2022	2021	2020
2.7	2.0	1.6-
5.2	3.3	3.6
5.5	7.0	2.2-

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2021، أما فيما يخص إسرائيل فهي توقعات بنك إسرائيل.

وترافق هذا التعافي مع ارتفاع في المستويات العامة للأسعار، وتحسن نسبي في مستويات التوظيف. وفي هذا السياق، يتوقع بنك إسرائيل استمرار

تحسن مستويات النمو الاقتصادي في عام 2022، وبنحو 5.5%، في ظل افتراض تواصل عمليات التطعيم، وارتفاع مستويات الإنفاق الخاص، وتحسن مستويات التجارة الخارجية.

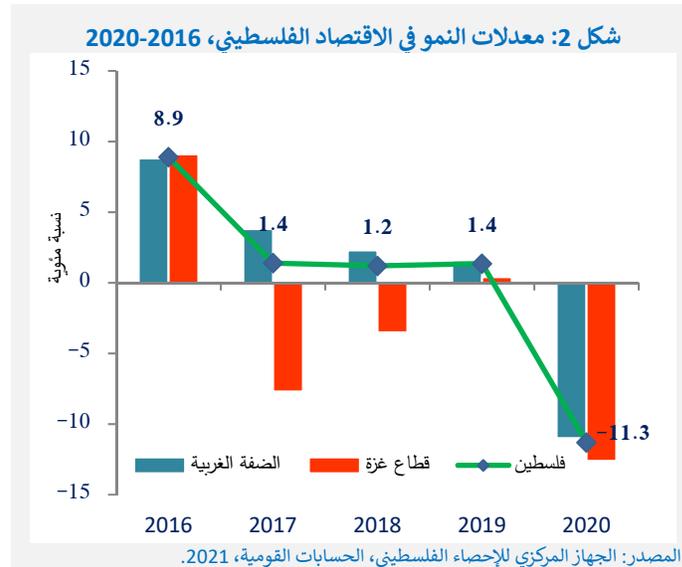
وفي توجه مشابه، سجل الاقتصاد الأردني تعافياً ملحوظاً خلال العام 2021 بحوالي 2.0%، مقابل انكماشه بواقع 1.6% خلال العام السابق. وجاء هذا التعافي مدفوعاً بتحسين أداء كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ولا سيما أنشطة الصناعات التحويلية والاستخراجية، والخدمات المالية والتأمين، وقطاع العقارات. كذلك جاءت حالة التعافي انعكاساً لتحسن مستويات الإنفاق الحكومي والاستهلاك الأسري، والنشاط الاستثماري. وعلى صعيد الآفاق، يتوقع تسارع وتيرة التعافي في الاقتصاد الأردني خلال عام 2022 إلى مستوى قريب من 2.7%، على أن يكون هذا النمو مدعوماً باستمرار تحسن معدلات الطلب الخاص ومستويات الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

أما الاقتصاد المصري، فقد كان أداؤه استثنائياً خلال العام 2020، بتسجيله معدل نمو بنسبة 3.6%، مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي أجرتها الحكومة في السنوات الأخيرة. أما في العام 2021، فيتوقع تباطؤ مستوى النمو إلى 3.3%، على أن يتسارع إلى 5.2% خلال العام 2022

في ظل توقع ارتفاع مستويات الاستثمارات الثابتة، والاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص، وتحسن أداء القطاع الخارجي.

المستجدات الاقتصادية المحلية

تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 إلى مزيد من الأزمات، على خلفية الأزمة الصحية، وتزامنها مع الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية، متمثلة بالانخفاض الحاد في مجمل الإيرادات، جراء تراجع مستويات المنح والمساعدات الدولية، وحجز إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي

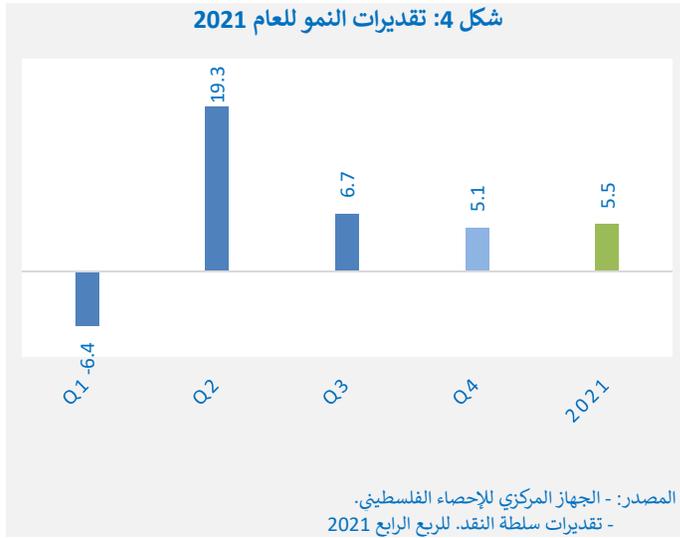


واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والتوترات مع الجانب الإسرائيلي، وفي هذا السياق، تشير أحدث البيانات الخاصة بالحسابات القومية إلى انكماش الأداء الاقتصادي الفلسطيني بنسبة 11.3% خلال عام 2020، مقارنة مع نسبة نمو بواقع 1.4% خلال عام 2019. وجاء هذا الأداء كمحصلة للتراجع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبواقع 11.0%، و12.6% على الترتيب. وفي هذا السياق، انعكست حالة الركود الاقتصادي بشكل ظاهر على سوق العمل الفلسطيني، وتسببت في ارتفاع معدل البطالة إلى 25.9%، مقارنة مع مستواها في عام 2019 والتي كانت نسبتها 25.4%. وتزامن ذلك مع تراجع حاد في نصيب الفرد من الناتج

المحلي الحقيقي بحوالي 13.5% مقارنة مع انكماش قدره 1.2% خلال عام 2019. ونتج عن هذه الحالة تراجع مؤشر أسعار المستهلك خلال عام 2020 بنحو 0.7%، مقارنة مع نموه بواقع 1.6% خلال العام 2019.

تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021

على غرار الكثير من الاقتصادات ظهرت ملامح التعافي خلال العام 2021، مدفوعاً بجملة من العوامل، لعل من أبرزها سيطرة الحكومة على الجائحة وانحسار الحالة الوبائية واحتواء تداعياتها المختلفة (توفير اللقاحات وتنفيذ برامج التطعيم في كافة المحافظات)، مما دفع الحكومة إلى رفع



حالات الإغلاق العام والتخفيف من الإجراءات الوقائية. كما لعبت سلطة النقد دوراً أساسياً وحيوياً في تعزيز حالة التعافي الاقتصادي، إذ واكبت تطورات الأزمة الصحية منذ بداياتها وسارعت إلى إصدار جملة من الإجراءات الاستباقية لتوفير السيولة في الاقتصاد وتخفيف الضغوط

المالية على الأفراد والشركات والقطاعات الاقتصادية المتضررة. إلى جانب إطلاق برنامج استدامة، والذي صممت المرحلة الثانية منه لتخدم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، التي تتجاوز معالجة آثار الأزمة الصحية، إلى العودة بالاقتصاد إلى مسار التعافي، وخلق فرص عمل جديدة، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام من خلال دعم الشباب، والرياديين، وتمكين النساء، والاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والقطاعات الاقتصادية المنتجة، والاندماج في الاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة.

فعلى مستوى الربع الأول 2021، شهدت مستويات النمو انحساراً ملحوظاً في وتيرة انكماشها وبنحو 6.4% على الأساس السنوي، وبالمقارنة مع الأرباع السابقة من عام 2020 والتي شهدت تراجعاً حاداً في معدلات النمو، في ضوء تحسن مستويات الإنفاق الحكومي، وتعافي الإنفاق الخاص

بشقيه الاستهلاكي والاستثماري. وقد تسارعت وتيرة التعافي خلال الربع الثاني 2021، وبنسبة بلغت 19.3%، على الأساس سنوي، جراء استمرار الانحسار في الحالة الوبائية، وما تبعها من مزيد من التخفيف من الإجراءات والتدابير الاحترازية المرافقة للجائحة، الأمر الذي ساهم في عودة القطاعات والمنشآت الاقتصادية للعمل بطاقتها الإنتاجية شبه الاعتيادية.

كما استمرت حالة التعافي خلال الربع الثالث 2021، حيث تشير البيانات إلى تحقيق الاقتصاد لمعدل نمو بلغ 6.7%، على الأساس السنوي، مدفوعاً بتحسّن مستويات الاستهلاك الأسري، والاستثمار الخاص، والصادرات. وترجح التقديرات أيضاً تواصل حالة التحسن الاقتصادي خلال الربع الرابع 2021 بنسبة 5.1%، على الأساس السنوي.

وفي المحصلة، يقدر تسارع النمو الحقيقي خلال مجمل العام 2021 بنحو 5.5%، مقارنة مع انكماشه بحوالي 11.3% خلال العام السابق، وذلك على خلفية استمرار احتواء تداعيات الجائحة من جهة، وتعافي مستويات الطلب المحلي من جهة أخرى.

تنبؤات سلطة النقد في العام 2022

النمو الاقتصادي

يتضمن هذا التقرير التنبؤ بالمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022³، مع تحليل للمخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الآفاق الاقتصادية. ويستند السيناريو الأساس بشكل رئيس على افتراض استمرار العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي الفلسطيني وللعام الثاني على التوالي إلى مستويات قريبة من تلك المسجلة قبل الأزمة الصحية، على خلفية توقع استمرار استقرار الوضع الصحي. مع افتراض عدم حدوث أي تغير جدي في الوضع السياسي مع الجانب الإسرائيلي. وقد تم عكس هذا الوضع على المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الرئيسية.

³ استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) ونموذج البرمجة المالية للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والبطالة) ورصد الترابطات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة.

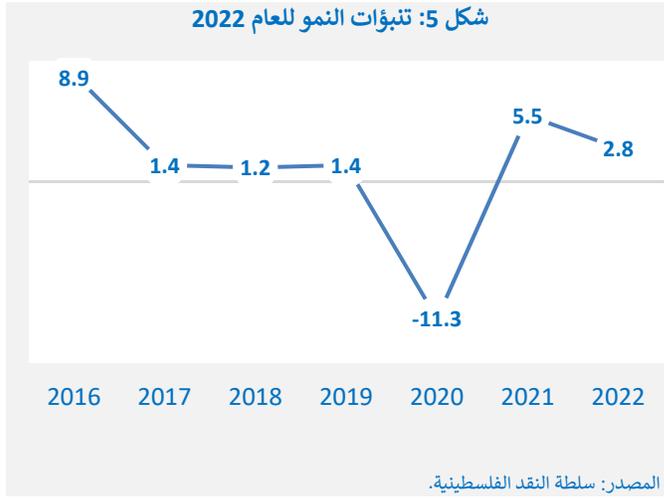
- فعلى مستوى القطاع الحقيقي، تم افتراض استمرار تحسن بعض المؤشرات المؤثرة في مستويات الاستهلاك الكلي والاستثمار، في ظل انحسار حالة عدم اليقين المرتبطة بجائحة كورونا.
- وفي قطاع المالية العامة، تم افتراض استمرار صعوبة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية على خلفية استمرار اقتطاع جزء إضافي من أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي واستمرار امتناع بعض الدول المانحة عن تقديم المساعدات والمنح.
- وفي القطاع الخارجي، استمرار الجانب الإسرائيلي بفرض القيود على حركة تنقل الافراد والتجارة الداخلية واستمرار العقبات والعراقيل امام حركة الاستيراد والتصدير في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وفي قطاع العمل، تشير الافتراضات إلى نمو مستويات التوظيف والتشغيل المحلي، وعدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بنسبة قريبة من معدل نموها خلال الأعوام السابقة. وبالتالي استقرار معدل نمو التعويضات المالية للعاملين في إسرائيل.
- استمرار تدفق التحويلات المالية للقطاع الخاص بالاعتماد على تقديرات نموها في العام 2021.
- أما في القطاع النقدي، فقد تم افتراض نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بنفس مستواها في العام السابق. مع تزايد حجم التمويل المقدم للمشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية والريادية من خلال صندوق استدامة⁴.

وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير التنبؤات إلى إمكانية تسجيل الاقتصاد الفلسطيني نمواً خلال العام 2022 بنحو 2.8%، مقارنة مع نمو تقديري بنسبة 5.5% في العام 2021⁵، على أن يكون هذا الأداء مدفوعاً باستمرار تعافي مكونات جانبي الطلب والعرض على حد سواء. ففي جانب الطلب، من

⁴ تسعى سلطة النقد من خلال هذا الصندوق إلى المساهمة بفعالية في إعادة الاقتصاد إلى مسار التعافي والنمو، وذلك من خلال إتاحة التمويل اللازم لدعم القاعدة الإنتاجية وتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمشاريع الريادية والمرأة والطاقة المتجددة وغيرها.

⁵ تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

المتوقع استمرار تحسن مستويات الاستهلاك الكلي ليساهم بنسبة 2.3% في النمو المتوقع، والاستثمار بنحو 2.7%. أما على صعيد القطاع الخارجي، فيتوقع أن تساهم الصادرات بنسبة 0.3%، كما ويتوقع ارتفاع مستويات الطلب على الواردات في ظل تحسن مستويات الاستهلاك وبالتالي يرجح ان تسهم الواردات في تثبيط معدل النمو بحوالي 1.4%.



أما على مستوى مساهمة مكونات جانب العرض فتشير التنبؤات إلى مساهمة قطاع التجارة بأعلى نسبة في معدل النمو وبحوالي 0.8%، يتبعه قطاع الخدمات بنحو 0.7%، وقطاع الصناعة بحوالي 0.6%، وقطاع الإدارة العامة والدفاع بقرابة 0.4% ومن ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 0.2%، والزراعة 0.1%.

ومن المتوقع أن ينعكس هذا النمو على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، إذ يتوقع تحسن الدخل الفردي بمعدل طفيف عن مستوياته في عام 2022 وبنسبة 0.5%، مقارنة مع نمو بحوالي 3% في عام 2021. أما على صعيد البطالة، فمن المتوقع أن تنخفض إلى 26.5%، مقارنة مع 27.2% في عام 2021.

المستوى العام للأسعار (التضخم)

ارتفعت المستويات العامة للأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بشكل لافت خلال العام 2021 بفعل تصاعد وتيرة الزخم في القوى المحركة والمؤثرة في الأسعار. فمن ناحية، ساهم تخفيف الإجراءات الوبائية في التخفيف نسبياً من حالة الضبابية التي كانت تحيط بالأوضاع الاقتصادية الأمر الذي عزز من مستويات الثقة لدى المستهلكين، فشهدت مستويات الطلب المحلي (وخاصة الاستهلاك الأسري) تسارعاً ملحوظاً. غير أن هذا التحسن لم يقابل باستجابة بالقدر الكافي من جانب العرض لبعض السلع المنتجة محلياً أو المستوردة، مما أفضى إلى ظهور ضغوط تضخمية في الأسواق. ومن

جهة أخرى، أعقبت الجائحة اختلالات في سلاسل التوريد العالمية، تسببت في نقص بعض السلع الأولية، وارتفاع تكاليف الشحن الدولي، وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات السلعية وتحديدًا أسعار المواد الغذائية والوقود.

وفي ضوء ذلك، سجل مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني ارتفاعاً بنحو 1.24% خلال الفترة (كانون



ثاني- تشرين ثاني) 2021، قياساً على الفترة المناظرة من العام السابق. أما في مجمل العام 2021، فيتوقع ارتفاع معدل التضخم بحوالي 1.3%⁶، مقارنة مع انكماشها بواقع 0.7% خلال العام السابق. كما ويتوقع خلال العام 2022 ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 1.7%، في ظل استمرار ارتفاع

مستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين، واستمرار التحسن في مستويات الطلب المحلي.

تحليل أثر الصدمات على النمو الحقيقي والتضخم

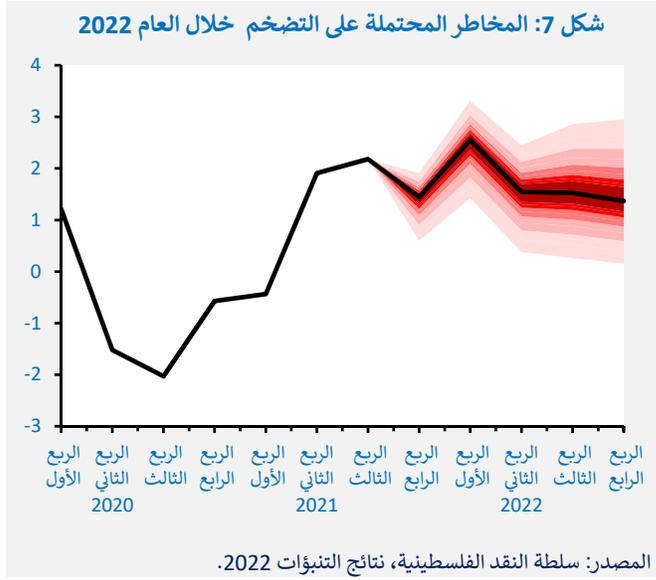
مما لا شك فيه أن المعدلات المتنبأ بها تبقى عرضة لبعض المخاطر والصدمات غير المتوقعة، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإشارة إلى هذه المخاطر وتحليل تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على المشهد الاقتصادي خلال العام القادم. ويوضح الجدول التالي بعض الصدمات وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني.

⁶ تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

الصدّات المحتملّة	قنوات التأثير (التأثير المتوقّع)	الأثر الاقتصادي الكلي
<p>السيناريو المتفائل:</p> <ul style="list-style-type: none"> استمرار توفير اللقاح لكافة الشرائح السكانية، وعدم انتشار موجات أو طفرات جديدة. تحسن الوضع الماليّ لحكومة جّراء التحسن في مستويات المنح والمساعدات الدولية. ارتفاع نسبيّ في إيرادات المقاصة. تزايد عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. زيادة التحويلات المالية للقطاع الخاص بمعدل أعلى من معدلها في العام السابق. 	<ul style="list-style-type: none"> تحسن مستويات الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ. تسارع مستويات الاستهلاك الأسري. ارتفاع مستويات الاستثمار الخاص. تحسن حركة التجارة الخارجية. 	<ul style="list-style-type: none"> تسارع مستويات النمو الاقتصادي بنسبة 6.7%. تعافي مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 4.4%. انخفاض معدل البطالة إلى مستوى قريب من 24.2%.
<p>السيناريو المتشائم:</p> <ul style="list-style-type: none"> انتكاس الوضع الصحيّ نتيجة ظهور سلالات جديدة والعودة للإغلاقات المرتبطة بالجائحة. عودة أزمة إيرادات المقاصة إلى المشهد من جديد. وضع مزيد من القيود على حركة التجارة. تراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. انخفاض التحويلات للقطاع الخاص عن مستواها في العام السابق. 	<ul style="list-style-type: none"> تراجع مستويات الطلب الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري للقطاعين العام والخاص. انخفاض حاد في مستويات التجارة الخارجية. 	<ul style="list-style-type: none"> العودة إلى حالة الانكماش وبنسبة في حدود 2.3%. تقلص مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 4.6%. ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى قريب من 28.1%.

أما بخصوص المخاطر المتعلقة بمعدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات في العوامل المحركة لأسعار المستهلك، كالإنفاق الاستهلاكي، خاصة الاستهلاك الأسري، ومؤشر أسعار الغذاء العالمية، إضافة إلى مؤشر تكلفة الاستيراد من الخارج، والتي تؤثر بشكل مباشر في معدلات التضخم.

ففي حالة انحراف قيم هذه المؤشرات عن القيم المفترضة في سيناريو الأساس، سيؤدي ذلك إلى



انحراف معدل التضخم المتوقع خلال العام 2022. إذ يبين منحنى تحليل المخاطر ارتفاع معدل التضخم إلى 2.7% على أساس سنوي، في حالة تسارع النمو في مؤشر الاستهلاك النهائي وتكلفة الواردات⁷؛ كما يشير أيضاً إلى انخفاض معدل التضخم المتوقع إلى 1.1% خلال العام 2022، في حالة انخفاض مستوى المؤشرات المذكورة.

⁷ تم افتراض تغير بقيمة "انحراف معياري واحد" عن القيم المفترضة في سيناريو الأساس، في حالتي الارتفاع والانخفاض في المؤشرات المذكورة.

ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2022

تنبؤات العام 2022			2021	2020	2019	2018	بيانات فعلية
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساس	تقديرات*				
معدل التغير السنوي (%)							
-2.3	6.7	2.8	5.5	-11.3	1.4	1.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-4.6	4.4	0.5	3.0	-13.5	-1.2	-1.3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
28.1	24.2	26.5	27.2	25.9	25.4	26.2	معدل البطالة**
--	--	1.7	1.3	-0.7	1.6	0.2-	معدل التضخم
-1.9	5.0	2.1	5.3	-10.6	2.6	2.3	إجمالي الاستهلاك
-5.6	6.6	-3.6	4.3	0.3	-3.5	7.3	الاستهلاك العام
-0.9	4.5	3.7	4.6	-9.0	4.1	1.1	الاستهلاك الخاص***
-2.2	16.0	10.8	14.0	-20.3	-2.0	2.2	إجمالي الاستثمار
-4.1	4.6	2.9	12.6	-15.5	1.2	5.4	صافي الصادرات من السلع والخدمات****
-2.0	5.3	1.8	12.4	-11.2	2.0	2.5	إجمالي الصادرات
-3.4	4.8	2.6	12.5	-14.2	1.4	4.5	إجمالي الواردات
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
110.6	108.3	109.3	110.1	110.4	109.5	108.2	إجمالي الاستهلاك
22.8	23.6	22.1	23.6	22.9	20.2	21.3	الاستهلاك العام
87.8	84.7	87.2	86.5	87.5	89.3	86.9	الاستهلاك الخاص
26.2	27.6	27.4	25.6	23.7	26.4	27.3	إجمالي الاستثمار
-36.2	-36.1	-36.9	-36.9	-34.6	36.3-	36.4-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
17.8	17.5	17.6	17.7	16.6	16.6	16.5	إجمالي الصادرات
54.0	53.6	54.5	54.6	51.2	52.9	52.9	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية							
14,470	15,809	15,232	14,811	14,037	15,829	15,616	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
2871.4	3141	3023	3008	2923	3,378	3,418	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** معدل البطالة المنقح الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفقاً للمنهجية الجديدة.

*** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

**** الإشارة السالبة تعني تراجع في وتيرة نمو العجز في الميزان التجاري.